القلق حول تحرير التجارة

- هنالك العديد من الأسباب للقلق فيما يتعلق بتحرير التجارة نذكر منها ما يلي:

* يقال أن تحرير التجارة يعرض الصناعات المحلية للخطر وأن سياسات الحماية المتبعة في الدول الأخرى تقيد فرص زيادة صادرات الدول النامية.
* هنالك خشية من أن يؤدي تحرير التجارة إلى تقليص السيطرة الحكومية والاعتماد على نحو غير ملائم على العوامل المجهولة في السوق.
* أن قيام الدول منفردة وبدافع من نفسها بتحرير التجارة أمراً غير متسم بالحكمة لأن ذلك يقلل الحوافز للدول الأخرى.

محتوى وعناصر برامج تحرير التجارة الخارجية:

- يمكن تقسيم السياسات التي ينبغي أن تشملها برامج تحرير التجارة الخارجية إلى خمسة أقسام هي التالية:
  - * أولاً: سياسات الاستيراد.
  - * ثانياً: سياسات تشجيع الصادرات.
  - * ثالثاً: سياسات سعر الصرف.
  - * رابعاً: سياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية.
  - * خامساً: السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.

❖ أولاً- سياسات الاستيراد:

- تشتمل هذه السياسات على إلغاء القيود الكمية وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتوحيدها.

1- إلغاء القيود الكمية:

* تعرّف القيود الكمية بأنها اخضاع التجارة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات إلى نظام الحصص أو الأذونات. وتسمى القيود المباشرة، وهدفها حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.
* هنالك إجماع بأن الرسوم الجمركية تمثل وسائل أفضل من القيود الكمية للأسباب التالية:

- تؤدي القيود الكمية إلى عزل التسعير المحلي عن التسعير العالمي للسلع، وبالتالي إلى عدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- تتميز الرسوم الجمركية بشفافية أكثر من القيود الكمية من حيث أن تأثيرها على الأسعار المحلية واضح. أما القيود الكمية فهي تؤثر على الأسعار المحلية من خلال تأثيرها على العرض وبالتالي يصعب تقدير ارتفاع الأسعار الناتج عن هذه القيود.

- الرسوم الجمركية تنمي عائدات الحكومة في حين أن القيود الكمية لا يترتب عنها ارتفاع في هذه العائدات إلا في بعض الحالات.
- يكون الدخول في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف لتحرير متبادل للتجارة أسهل لو كانت التجارة خاضعة لرسوم جمركية عوضاً عن قيود كمية.
- يمكن تقليص القوة الاحتكارية في بعض القطاعات الاقتصادية.

كيفية التخلص من القيود الكمية:

- إلغاء القيود الكمية تدريجياً:
  - * أي رفع السقفِ الموضوع على الواردات تدريجياً حتى يصبح السقف مساوياً للكمية المستوردة لو لم تكن هناك أي قيود.
- إلغاء القيود سلعة بعد سلعة:
  - * استعملت هذه الطريقة بعد الحرب العالمية الثانية لرفع القيود الكمية عن التجارة في أوروبا وفي كوريا الجنوبية
  - * يقاس تحرير التجارة بهذه الطريقة من خلال ارتفاع نسبة السلع المتمتعة بموافقة آلية Automatic Approval للاستيراد في مجمل السلع المستوردة.

- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية:

* تمثل الرسوم الجمركية (كما أشرنا آنفاً) أفضل طريقة للتحكم في الاستيراد من القيود الكمية.
* إن تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية يضمن عدم وقوع تدفق مفاجئ للواردات نتيجة إلغاء القيود الكمية.
* أحد العيوب الرئيسية في هذه الطريقة هو وضع الرسوم الجمركية المتناظرة مع القيود الكمية التي كانت موجودة بحيث لا تتغير الواردات من ناحية الكم، القيمة، والمصدر الجغرافي.

عرض الحصص الاستيرادية في المزاد العلني:

* يمكن عرض أذونات الاستيراد في المزاد العلني كمرحلة انتقالية قبل تحويل الحصص إلى رسوم جمركية.

* المزايدة تعطينا فكرة عن معدلات الرسوم الجمركية المتناظرة، علماً بأن هنالك بعض الحالات تجعل هذه المزايدات لا تقدر بدقة الرسوم الجمركية المتناظرة مع الحصص.

- تحويل الحصص إلى "رسوم- حصص":

* يمكن اتباع سياسة تمزج بين الرسوم والحصص "Tariff-Quotas" وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية على عدد معين من الحصص على أن تكون الرسوم مرتفعة جداً على الواردات التي تتجاوز هذه الحصص. يتم في مرحلة ثانية تخفيض هذه الرسوم تدريجياً إلى أن تخف تماماً.

- أثبتت التجارب أن من بين هذه الطرق، تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية كانت وراء نجاح كثير من تجارب تحرير التجارة خاصة بالنسبة للدول التي كانت تعتمد بصفة كبيرة على القيود الكمية.

- يرجع هذا إلى أن التخلص السريع من هذه القيود قد يعرض بعض الصناعات المحمية إلى الانهيار والاختفاء.

- من ناحية أخرى، تعويض القيود الكمية برسوم جمركية يضمن عائدات للدولة ويمنع تفاقم الواردات.

2- تخفيض الرسوم الجمركية والاتجاه نحو توحيدها:

* إن الهدف من تخفيض الرسوم الجمركية هو التخفيض من الحماية الفعلية لكل السلع والصناعات والاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد .
* يحتوي هذا الجانب على اتجاهين:

- الجانب الأول: يتمثل في تخفيض معدلات الرسوم الجمركية الإسمية.
- الجانب الثاني: يتمثل في التقليل من تشتت هذه الرسوم، إذ أن التخفيض في الوسط الحسابي لمعدلات الرسوم الجمركية لا يضمن تخفيض الحماية الفعلية خاصة إذا كانت الرسوم على عناصر الإنتاج أعلى من الرسوم على السلع النهائية. في هذه الحالة تختلف درجات الحماية الإسمية والفعلية وبالتالي ينتج عن ذلك تخصيص غير أمثل للموارد.

* إنطلاقاً من ذلك، سعت الدول لإيجاد بعض الطرق التي تضمن تخفيض المعدلات الرسمية للرسوم الجمركية والتقليل من تشتتها .

- هنالك دولاً عمدت إلى تخفيض متكافئ لكافة الرسوم.
- دولاً أخرى خفضت الرسوم التي تفوق حداً معيناً .
- بعض الدول ركزت على تخفيض الرسوم شديدة الارتفاع.
- وهنالك من الدول من اتبع سياسة تجمع بين السياسات المذكورة.

* خفضت الكثير من الدول التعرفة الجمركية لديها بين أواخر عام 1980 و 2004 .

* أثبتت التجارب بأن استعمال الطرق السهلة أفضل من استعمال طرق الحالة بحالة. مثال على ذلك طريقة عرفت تحت اسم الكونسرتينا Concertina أي التخفيض التدريجي إلى حد معين (25%) ثم إلى (20%) وهكذا دواليك.

ثانياً- سياسة تشجيع الصادرات:

- تلعب سياسة تشجيع الصادرات دوراً محورياً وهاماً في برامج تحرير التجارة الخارجية وذلك للأسباب التالية:

  * توفير مصادر من العملات الصعبة.
  * خلق فرص عمل جديدة.
  * إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.
  * تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- على الرغم من أهمية تشجيع قطاع الصادرات، إلا أنه هنالك العديد من العوائق التي تحول دون ذلك، وهي:

* العائق الأول: حماية الصناعات المحلّة للواردات. هذه الحماية متحيزة بالضرورة ضد التصدير، لأن الموارد ستخصص بعيداً عن هذا القطاع. لذا، ينبغي العمل على تخفيض درجة الحماية المقدمة للصناعات المحلية.

* العائق الثاني: وجود رسوم جمركية مرتفعة على السلع الوسيطة المستخدمة من قبل قطاع التصدير.

* العائق الثالث: بُعد الصناعات القابلة للتصدير عن الموانئ والمطارات، مما يتسبب في ارتفاع كلفة التصدير ويحرمها من منافسة الصناعات الأجنبية. وهذا يتطلب لتشجيع الصادرات إنشاء مناطق لتسهيل عملية التصدير Export Processing Zones تكون قريبة من الموانئ والمطارات.

* العائق الرابع: يخص الصناعات التحويلية التي تتلقى الطلبات على سلعها من قبل الدول الأجنبية. تقضي ظروف المنافسة الاستجابة لتلك الطلبات في الوقت المحدد وحسب المواصفات المطلوبة. لذلك تحتاج إلى بنية تحتية مساندة، أجهزة مواصلات، مهندسين لمراقبة الانتاج، تسهيلات مالية وقروض وغيرها.

* العائق الخامس: تكون صادرات معظم الدول النامية من عدد قليل من السلع، مما يجعل عائداتها عرضة للصدمات التي تتعرض لها أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية. هذا يتطلب تنويع السلع المصدرة لتفادي آثار الصدمات.

* هنالك عوائق أخرى تتمثل في سياسات أسعار الصرف وفي السياسات الاقتصادية الأخرى.

النظرية الاقتصادية لتشجيع الصادرات

- نظرا لما تتمتع به هذه السياسة حاليا من اهتمام ، سواء على مستوى المنظمات الدولية، أو محليا، فانه من المناسب التوسع نسبيا في تعريف وآلية عمل هذه السياسة. ويعتقد بعض الاقتصاديين بأن الانطلاق من الحوافز هو الأساس لفهم سياسة تشجيع الصادرات (ولفهم سياسة احلال الواردات أيضا) .

- وبناء على ذلك يقال بأن البلد يعتمد على سياسة احلال الواردات اذا كان سعر الصرف الفعال (Effective Exchange Rate (EER لصادرات بلد معين (EERx) أقل من نظيره الخاص بواردات (EERm) ذلك البلد . وتقيس أسعار الصرف الفعالة الحوافز المقدمة إلى الصادرات واحلال الواردات تباعا .

- لذلك فان أسعار الصرف الفعالة لصادرات بلد معين (EERx) لا تتضمن فقط، في ظل وحدة من وحدات النقد المحلية، الدينار مثلا، ما يقابل عدد وحدات النقد المحلية، لكل دولار، المكتسبة لقاء الصادرات، بل تتضمن أيضا الاعانات وضمان وقروض الصادرات، . . . كما تتضمن بالإضافة لذلك الاعانات المقدمة من قبل الدول للمدخلات المستخدمة في تصنيع السلعة المصدرة.

- ونفس الشيء يسري على سعر الصرف بالواردات (EERm) حيث يتضمن كافة رسوم الواردات، وقيود الحصص، وأية قيمة أخرى مرتبطة بدعم السلع المحلية ضد السلع المستوردة. وبعد أخذ البنود الواردة أعلاه بنظر الاعتبار، فاذا كان الدولار الواحد من الصادرات يعادل (100) وحدة من العملة المحلية ، في حين يعادل الدولار الواحد من الواردات (130) وحدة من العملة المحلية ، فذلك يعني أن:

$$EER_x < EER_m$$

- وهذه النتيجة تتضمن ، بدورها تحيزا ضد الصادرات . أي أن ذلك يعني أن السياسة الصناعية المتبعة في البلد المعني تمنح حوافزا لاحلال الواردات تفوق ما تسمح به الأسعار الدولية. وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتبع سياسة احلال الواردات.

أما في الحالة التي يكون فيها:

$$EER_x \; EER_m$$

أي أن ما يقابل الدولار الواحد في الصادرات من العملة المحلية، يعادل تقريبا ما يقابل الدولار الواحد من الواردات من العملة المحلية، فإن ذلك يعني أن عائد المبيعات في السوق المحلي سيساوي عائد المبيعات من الصادرات أو السوق الخارجي. أي أنه لن يكون هناك تحيز ضد الصادرات. وفي هذه الحالة يقال أن البلد المعني يتبع سياسة تشجيع الصادرات.

نـ ـ وع الأداة	توصيفهـ ـ ـ ـا
اعفاءات ضريبية / استعادة رسوم استثناءات ضريبية	-- تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري الى الأرباح المتأتية من الصادرات -- مخصصات لاهتلاك رأس المال. -- إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرة. - إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلع مصدرة.

بعض أدوات سياسة تشجيع الصادرات المنتجة في الدول المصنعة حديثا

نـ ـ وع الأداة	توصيفهـ ـ ـ ـا
قروض وتمويل وتأمين صادرات	- تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة . - إصدار خطابات اعتمادات مستندية (L/C) . - أسعار فوائد مخفضة على القروض الصناعية. - قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية . - تمويل نفقات ما بعد الشحن .

نـ ـ وع الأداة	توصيفهـ ـ ـ ـا
إعانات أخرى	- أسعار مخفضة للكهرباء والطاقة والماء للأنشطة التصديرية.
استثمارات في البنية التحتية	- توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.
إجراءات الجمارك	- تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع جهة موحدة. -تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ. - استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية
الدعم المؤسسـي	- إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بالصادرات.

أما في الحالة الثالثة، أي عندما يكون :

$$EER_x > EER_m$$

فالسؤال المطروح : ماذا نسمي هذه الحالة، التي يتم التحيز بها لصالح الصادرات على حساب الواردات، بعد ما أسمينا الحالة التي يكون فيها (EER_m EER_x) بأنها حالة تشجيع الصادرات؟ فهل من الأفضل أن نسمي الحالة الأخيرة بحالة عدم تحيز التجارة بدلا من تشجيع الصادرات، على أن نطلق على الحالة التي يتم التحيز بها للصادرات ($EER_m < EER_x$) اسم تشجيع الصادرات؟

ان الإجابة قد تكون بالإيجاب, إلا أن الدراسات الأكاديمية لتجارب التصنيع توصف حالة عدم التحيز أعلاه بأنها سياسة تشجيع صادرات، وذلك تجارب الدول المصنعة حديثا (مثل كوريا الجنوبية، هونك كونك، وماليزيا، . .)، توحي بأن توجهاتها نحو تشجيع الصادرات هي أقرب لما تعنيه حالة عدم التحيز من حالة التحيز للصادرات . وعليه يمكن ترتيب سياسات التصنيع وفقا للحالات التالية:

سياسة احلال واردات	$EER_x < EER_m$
سياسة تشجيع صادرات (عدم تحيز)	EERx EERm
سياسة تشجيع صادرات مفرطة	EERx > EERm

- وقد تم توصيف الحالة الثالثة ($EER_x > EER_m$) بأنها تقع ضمن سياسة تشجيع الصادرات لأن هناك إشارات كثيرة في الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة تشير الى هذه الحالة على أنها سياسة تشجيع صادرات.

- الشكل رقم (1) يظهر الحالات الثلاث المشار إليها .

شكل رقم (1) تشجيع الصادرات وإحلال الواردات

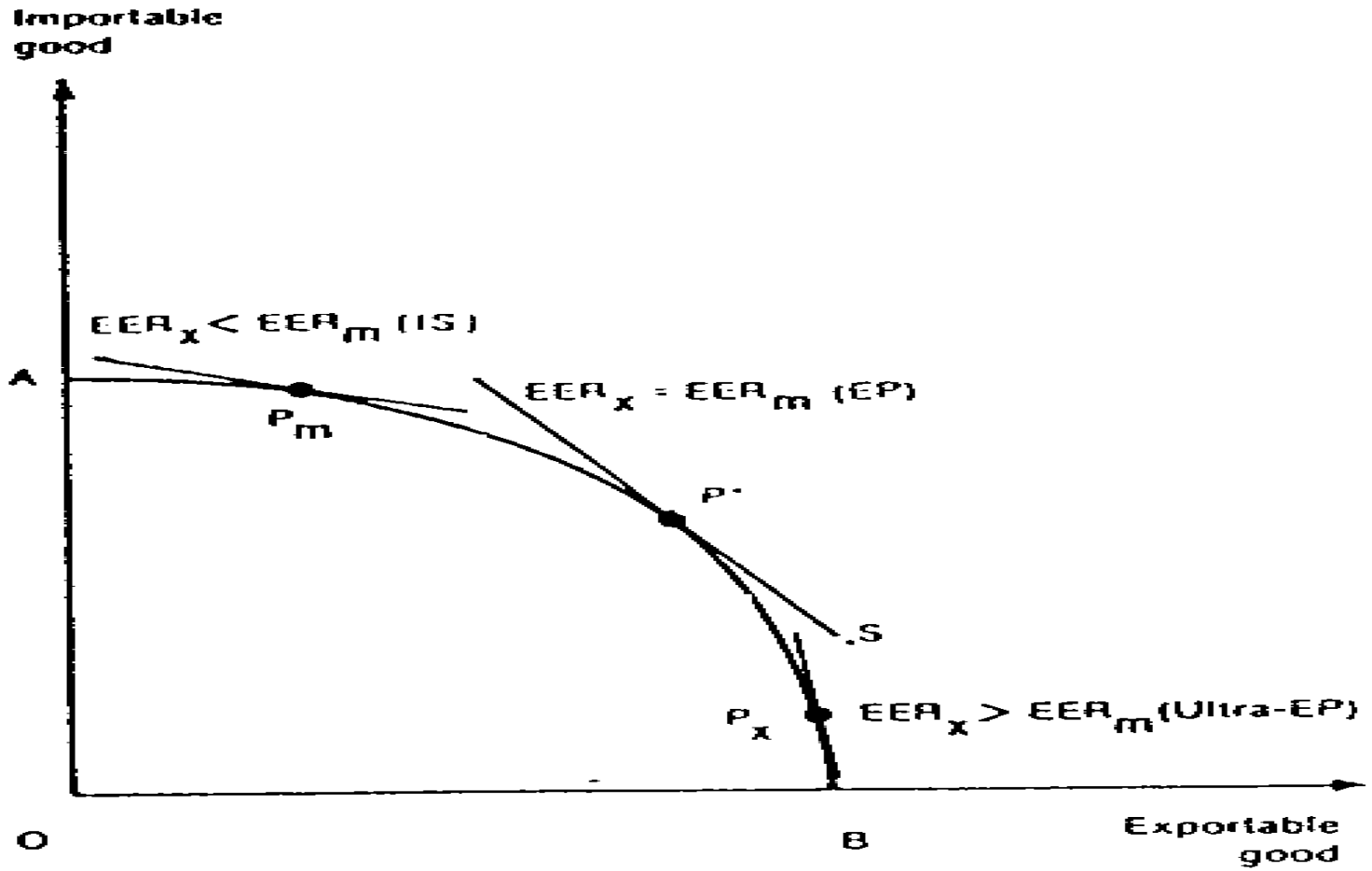

ثالثاً- سياسات سعر الصرف:

- يعتبر وجود سعر صرف حقيقي تنافسي أمراً هاماً وضرورياً لتشجيع الصادرات وتوسعها، ولتجنب التدهور في ميزان المدفوعات.

- يؤدي تقويم سعر الصرف بأعلى من قيمته (Over-Valuation) إلى:

* تباطؤ توسع قطاع التصدير وهروب رأس المال، وبالتالي تأخر النمو.
* يعتبر ضريبة ضمنية ضد التصدير ولفائدة الصناعات المحلية، وقطاع السلع غير القابلة للتجارة.
* يعني إتباع سياسة إحلال الواردات.

- بمعنى آخر، كلما انخفضت قيمة سعر الصرف كلما زاد تشجيع قطاع التصدير.
- سياسة تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي أساسية كمنطلق لبرامج تحرير التجارة الخارجيةٍ. ويعرّف سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأنه سعر الصرف الفعلي معدلاً بالفرق المثقل للأسعار الأجنبية والمحلية.
- تخفيض قيمة سعر الصرف ضروري لتفادي تفاقم البطالة بعد تسريح المستخدمين من القطاعات المتقهقرة التي رفعت عنها الحماية.

- يمكن صياغة التخفيض المطلوب في سعر الصرف، كآلية تعويضية لتحرير التجارة الخارجية، بالمعادلة التالية:

$$\hat{e} = \frac{\hat{t}}{h\left(\varepsilon_x / \varepsilon_m\right) - 1}$$

- حيث:

$\hat{e}$ = سعر الصرف

t = متوسط التعرفة الجمركية

ε_x = متوسط المرونة السعرية للصادرات

ε_m = متوسط المرونة السعرية للواردات

h = نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) عند بداية تنفيذ برنامج خفض التعرفة

مثال:

- إذا كانت قيمة التخفيض $\hat{e} = 30\%$ ، فإن ذلك يعني أن أي سلعة قابلة للاستيراد تدفع تعريفة لغاية 30% (عند بداية تطبيق برنامج خفض التعريفة) تعتبر في واقع الحال سلعة تنافسية دوليا .
- عند وصول التعريفة (بعد تطبيق برنامج الخفض) إلى 10%، فإن ذلك يعني أن السلعة يجب أن تكون قادرة على التنافس مع الواردات وتصبح قابلة للتصدير.

- لكن استمرار الخفض الحقيقي للعملة يتطلب وجود سياسات داعمة كمكافحة التضخم وغيرها .
- تخفيض سعر العملة يمثل بديلاً أفضل من القيود الكمية على الاستيراد للحد من عجز ميزان المدفوعات، حيث أن تخفيض سعر العملة يعتبر سياسة لتمويل الإنفاق على عكس القيود الكمية لا يميز بين السلع المستوردة ولا يتحيز لقطاع السلع المحلة للواردات .
- وعليه، فإذا جاء تحرير الواردات من خلال تخفيضٍ الرسوم الجمركية أو رفع القيود الكمية عليها، يصبح تخفيض العملة أمرا ضروريا لتفادي تفاقم الواردات وفشل برنامج التحرير .

- يعتبر تخفيض سعر العملة أداة لتشجيع التصدير أفضل من القيام بدعم الصادرات لسببين :

* لأن الدعم يميز بين السلع، ويتطلب موارد تمويلية وبالتالي يؤثر على الموازنة الحكومية للدولة.

* استعمال اعانات للصادرات يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ اجراءات حمائية من جانب الدول المستوردة وبالتالي امكانية الاخفاق في تطور قطاع التصدير.

رابعاً- سياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية:

- يتوقف نجاح تحرير برامج التجارة الخارجية على اتباع سياسات متسقة على مستوى إدارة الاقتصاد الكلي.
- تؤثر السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) بصفة غير مباشرة على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الدخل والطلب والأسعار.
- إن تضخم عجز الدولة، وارتفاع السيولة يؤدي إلى ارتفاع في الطلب والأسعار المحلي وبالتالي ارتفاع قيمة العملة- وهذه نتيجة معاكسته لما ترمي إليه برامج تحرير التجارة.

- وهكذا، فإن الضغط على الطلب من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية حازمة أمر ضروري.
- إن نجاح برامج تحرير التجارة الخارجية يتطلب إجراءات تنظيمية لتحرير سعر الفائدة والأجور للحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة.

❖ خامساً- السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين:

- إن قيام دولة بمفردها بتحرير تجارتها الخارجية من جهة واحدة هو أمر غير مجدٍ، بل يلزم ذلك وجود أطراف أخرى يقدمون تنازلات.
- تأتي تلك التنازلات من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف مثل (GATT) أو مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية أو من خلال الاتفاقيات الإقليمية.

1- المفاوضات المتعددة الأطراف:

* تستفيد الدول النامية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف للتخفيض من القيود المفروضة على سلعها من قبل الدول المتقدمة.
* خلال محادثات جول أورغواي لمنظمة الجات تمكنت الدول النامية من الحصول على تنازلات متبادلة مع الدول المتقدمة.
* تستطيع الدول النامية من خلال توحيد مواقفها من تحقيق مكاسب أكبر نتيجة قدرتها على المساومة.

2- المفاوضات الثنائية:

* في الوقت التي خفضت فيه الدول الصناعية الرسوم الجمركية عمدت إلى رفع الحواجز غير الجمركية على صادرات الدول النامية.
* هذا يجعل تجارب الدول النامية لتحرير تجارتها عرضة للفشل.
* فبالإضافة للمفاوضات المتعددة الأطراف، ينبغي على الدول النامية الدخولٍ في مفاوضات تنائية مع الدول الصناعية التي تمثل منفذاً رئيسياً لصادراتها.

3- التكامل الإقليمي:

* التكامل الإقليمي هو تكوين كتل تجارية تحقق مكاسب لأعضائها:

- عندما تصبح السلع المستوردة من الشركاء أدنى تكلفة من المنتجة محليا.
- تحقيق وفورات الحجم الكبيرة.
- مواجهة المنافسة المتزايدة من الأسواق العالمية.

- تكوين كتل إقليمية لا يجب أن يؤدي إلى الانغلاق على العالم الخارجي.
- يحقق التكامل الإقليمي القدرة على التفاوض والمساومة.
- لا ينبغي استبدال السلع القادمة من خارج التكتل ذات التكلفة الأقل بسلع أخرى منتجة داخل التكتل وبسعر أعلى.
- زادت الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال عقد التسعينات وبعد جولات تحرير التجارة العالمية (شكل رقم 2).

شكل رقم (2) مزيد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال التسعينات

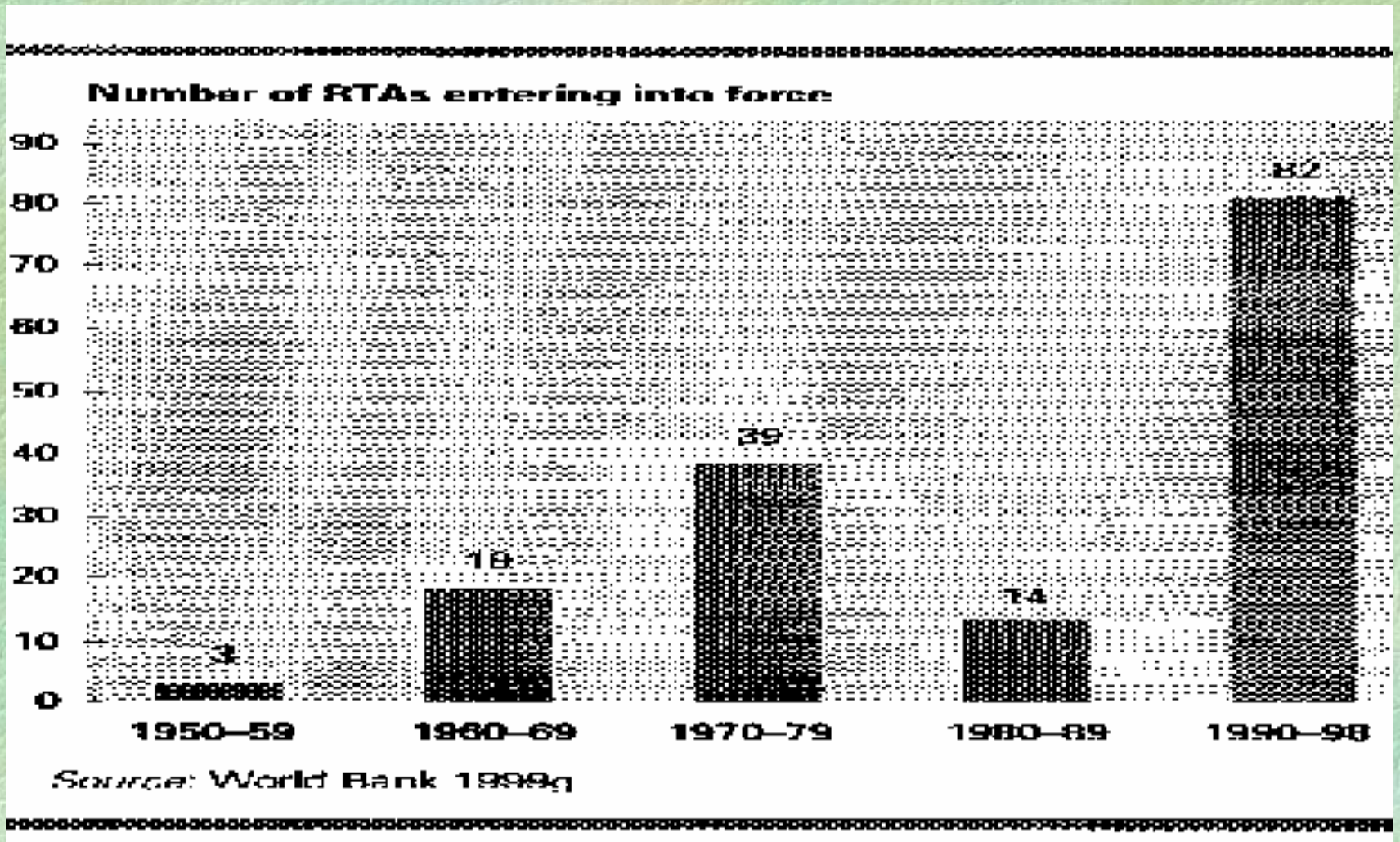

مراحل وأسلوب تحرير التجارة

- يدور جدل حول السرعة المرغوبة لخطى عملية التحرير.
- غير أن السرعة تترافق أيضاً مع عوامل أخرى ألا وهي مجموعة وتسلسل الإجراءات المحددة العديدة التي تتألف منها سياسة وعملية التحرير.
- هنالك العديد من التساؤلات المطروحة في أدبيات التحرير:

1- التوقيت الاقتصادي والتسلسل المناسبان

Optimal Timing and Sequencing

- هل من الأفضل أن يبدأ برنامج تحرير التجارة دفعة واحدة أو أن تسبقه برامج تثبيت اقتصادي معينة؟ .
- هل يوجد تعارض بين برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج تحرير التجارة؟ .

للإجابة على ذلك:

* يرى البعض ضرورة أن تسبق برامج التثبيت الاقتصادي برامج تحرير التجارة لأسباب عديدة أهمها:

- أن تخفيض الرسوم الجمركية مثلاً من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدول ومن ثم إلى عجز الموازنة العامة.
- أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
- أن تحرير الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والذي يمكن أن يؤدي إلى فشل تحرير التجارة.

* يرى البعض الآخر، أن برامج تحرير التجارة يمكن أن تكون مصاحبة لبرامج التثبيت الاقتصادي:

- شريطة أن لا يكون سعر الصرف أعلى من قيمته الحقيقية.
- أن تقوم الحكومة بتأييد مثل هذه البرامج مرة واحدة خاصة إذا كانت هنالك مشاركة سياسية، بدلاً من أن تحاول الحصول على تأييد لكل برنامج على حدة.

2- التوقيت السياسي

- من المرغوب فيه أن تسير خطى عملية التحرير بالسرعة التي تسمح بها الأوضاع السياسية.

❖ 3- التسلسل الأمثل لتحرير التجارة

أ. مقدمة

- لا يعني تطبيق برنامج تحرير "سريع" أن يتم ذلك فوراً أو بين عشية وضحاها، تماماً كما أن "التحرير" لا يعني، بالنسبة لمعظم المنادين به، التجارة الحرة.
- لكن الدعوة إلى السرعة ترجع إلى أن خطى التنفيذ البطيئة تمنح معارضي التحرير والمتضررين منه وقتاً لكسب تأييد سياسي.
- تظهر الدراسات بأن معظم الإصلاحات تفشل لسببين:

- تظهر الدراسات بأن معظم الإصلاحات تفشل لسببين:

1. أن عملية التحرير غير كاملة ولذلك تفشل في تحقيق المنافع الإيجابية التي تبررها سياسياً.
2. أن عملية التحرير متدرجة ببطء شديد بحيث تتيح وقتاً للمعارضين السياسيين لشن الحملات عليها (يوغسلافيا، بعض دول أمريكا اللاتينية وتركيا).

- ولكنه ثمه حالات قليلة للتحرير الناجح المتواصل على مدى فترة زمنية طويلة (اليونان، اسبانيا، والبرتغال) ويفسر ذلك بالالتزامات القانونية التي قطعتها هذه الدول على نفسها عند انضمامها للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- يمثل نجاح كوريا ظاهرة غير عادية وينسب إلى الإدارة السياسية وقوة التزامها بسياسة تستهدف تحقيق نمو اقتصادي متسم بالكفاءة ومستند إلى الانفتاح.

ب. علاقة تحرير التجارة الخارجية بتحرير الاقتصاد

- لا شك أن هنالك خلاف حول تسلسل الإصلاحات والسياسات.
- هنالك مبادئ، إلى حد ما عامة، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام- وليس التجارة الخارجية فقط. وهذه المبادئ:

1. تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية (القيود على الأسعار وسياسات الأجور...الخ) قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أن أي اضطراب في التدفقات المالية قد تؤدي إلى عدم استقرار مالي وعدم نجاح سياسة التحرير.

2. تحرير الأسواق المالية المحلية مثل أسواق رأس المال، بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال (بوجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية) فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.
3. أخيراً، تحرير التجارة الخارجية على نطاق إلغاء القيود على رأس المال، بمعنى آخر فإن دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

- هذا التسلسل في تحرير الاقتصاد ظهر جلياً في حالة كوريا الجنوبية (تخفيض تدريجي للقيود الداخلية ←سياسات تحرير التجارة الخارجية ←تحرير الأسواق المالية المحلية ←تحرير أسواق راس المال) .

ج. سرعة تحرير التجارة (Speed)

- تعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش والتساؤل:

* هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية (Gradual Approach).
* أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة (Shock Approach).

- البعض يرى أن تحرير التجارة التدريجي (الذي يستغرق أكثر من سنتين) يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية:

* لأن تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة قد يؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي.

* الطريقة التدريجية تعطي هذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة (شكل رقم 3).

شكل رقم (3) تسلسل عناصر تحرير التجارة

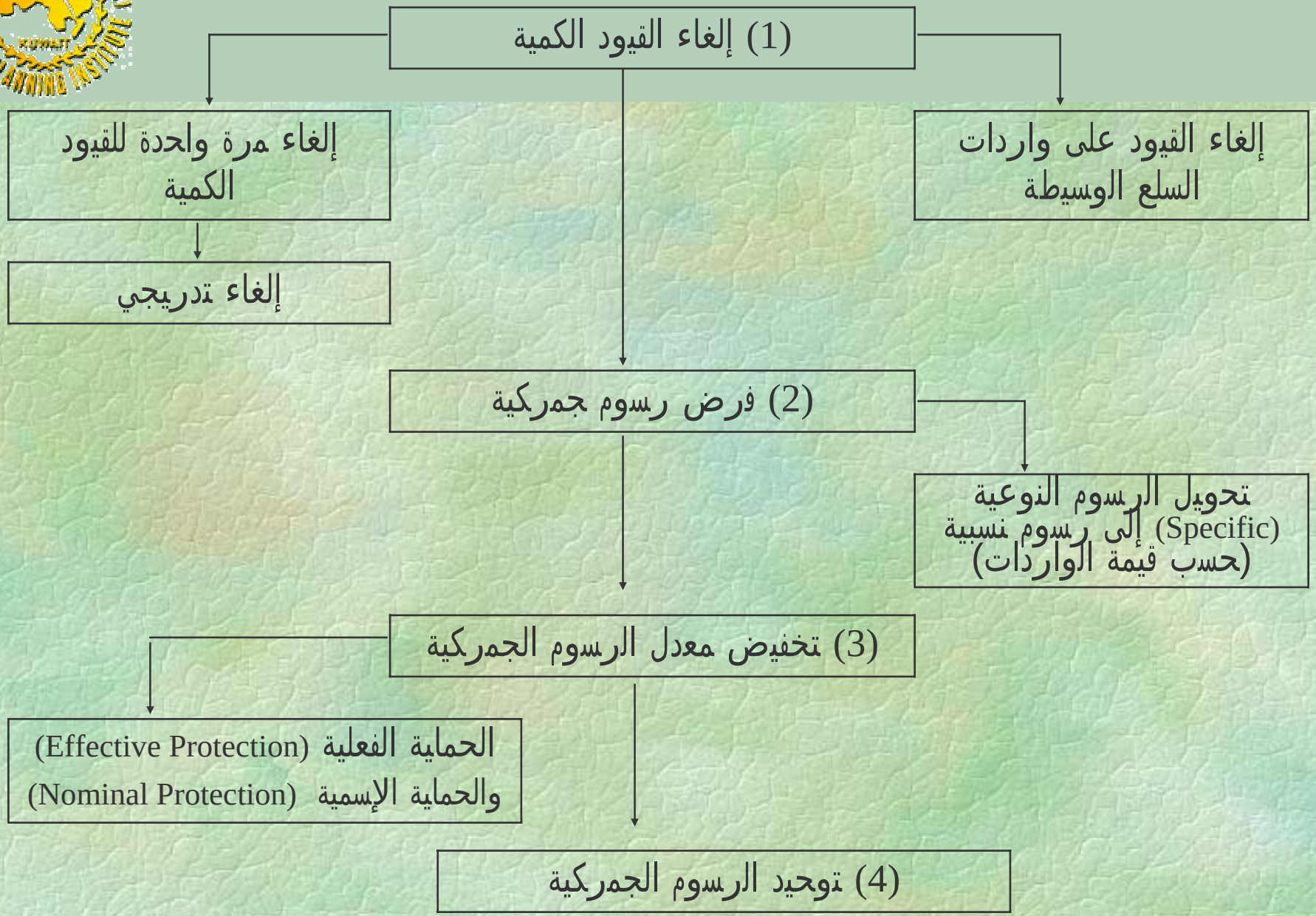

* كلما زاد حجم الاختلالات في الاقتصاد كلما زادت أهمية الطريقة التدريجية.

* دول اتبعت هذه الطريقة: أندونيسيا، كوريا الجنوبية، موريشوس، تركيا والمغرب.

- هنالك من يرى أنه من الأفضل التحرير السريع وعلى شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية للأسباب التالية:

  * تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد .
  * تؤكد التزام الحكومة الواضح والمحدد .
  * الطريقة التدريجية تعطي الفرصة لجماعات المعارضة لإحباط برامج التحرير، وتصبح المسألة قضية سياسية .
  * دول اتبعت هذه الطريقة: بوليفيا، غانا، المكسيك، بولندا .

د . دور الحكومة في تحرير التجارة الخارجية

1. مقدمة

- ما المطلوب من الحكومة إذا كان الهدف من عملية تحرير التجارة هو تقليص التدخل الحكومي؟ .
- هنالك دور هام للحكومة في عملية التحرير- الانتقال من السياسات الانغلاقية التقليدية إلى السياسات الانفتاحية التحريرية.
- حتى بعد نجاح التحرير تظل هنالك أدوار للحكومة في مساندة اقتصاد تنافسي ومفتوح وموجه نحو الأسواق.

2. دور الحكومة في إدارة عملية التحرير

- أولاً- قيام الحكومة بتحديد هدف عملية التحرير:

* إلى أين تريد أن تتجه قياساً إلى النظام التجاري الحالي المطبق في البلاد؟

* صياغة برنامج التحرير، أي تحديد توقيته الزمني وتسلسل عناصره ومدى كثافته.

- ثانيا- تسهيل المرحلة الانتقالية:

* تعويض المتضررين نتيجة التحرير.
* تسهيل إجراء عملية إعادة تخصيص الموارد بسلاسة.
* الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف على الصعيد الدولي.

3. دور الحكومة في ظل اقتصاد متحرر

- ضمان وجود إطار قانوني مستقر وواضح وموثوق به لتنفيذ الالتزامات التجارية التعاقدية.
- المحافظة على بنية اقتصاد كلي مستقرة، بحيث يشمل ذلك وضع سعر صرف مستقر وواقعي وتحقيق استقرار نقدي ومالي.
- الاستعداد لاتخاذ إجراءات مؤقتة إذا دعت الحاجة.
- اتخاذ إجراءات حكومية مباشرة لتطوير البنية الأساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لحفز النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في مجالات تتمتع بها الدولة بميزة نسبية.

هـ. المصداقية (Credibility)

- تدل التجارب على أن نجاح عملية التحرير يتطلب أن تحافظ الحكومة على قوة الدفع والمصداقية.
- يقول مثل قديم "من لا يتقدم يتأخر"، من هنا فإن التردد في مجال تحرير التجارة والتأخر بانتظار النتائج قبل الإقدام على خطوات تالية، يؤشر على احتمالات العدول عن عملية التحرير وفشلها.

- إذا شعر الجمهور بعدم مصداقية برنامج تحرير التجارة، فإن ذلك قد يؤدي إلى خطوات قد تؤثر على فعالية البرنامج المذكور.
- إذا كانت سرعة البرنامج غير مناسبة والتسلسل غير منطقي، فإن حال هذه البرامج إلى الفشل.